تكون المنظمة تبنّت هذا الهدف «المرحلي» قبل خطاب رئيسها في الجمعية العامة (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٤). وهكذا، فان هدف السلطة الوطنية لم يكن يعني الغاء الهدف النهائي الذي اكّده خطاب فلسطين المذكور. ويتأكد هذا الفهم في ضوء ما أعلنه رئيس الدائرة السياسية للمنظمة، في الجمعية العامة أيضاً، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، حين قال ان «هدف السلطة الوطنية لم يلغ الهدف النهائي للمنظمة»[١٨].

مهما يكن من أمر، فان انتقال السياسة الفلسطينية من التمسّك المطلق بالهدف النهائي نحو اعلان هدف مرحلي، ينبغي ان يُفهم في سياق الواقع الموضوعي الذي فرض ذاته على حركة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، اقليمياً ودولياً، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. فبعد تلك الحرب، تصاعد الحديث عن تسوية الصراع؛ وكان على السياسة الفلسطينية ان تتكيّف مع ذلك الواقع؛ هذا فضلاً عن عوامل أخرى فرضت ذاتها، وتأتي كلها في اطار محدّدات السياسة الخارجية الفلسطينية.

ولا توحي الوثائق، أو الممارسات السياسية الفلسطينية، بتغير طبيعة أهداف السياسة الخارجية الفلسطينية نهائياً، أو مرحلياً، طوال العقد الممتد بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات، حين أعلنت المنظمة عن هدف جديد. فمن منتصف السبعينات، بعامة، ومحاولة انهاء الوجود العضوي للمنظمة سياسياً وعسكرياً في العام ١٩٨٢، بخاصة، تعرّضت السياسة الفلسطينية لمحنة عنيفة، سواء على الصعيد الداخلي (محاولات الانشقاق والصراعات الداخلية) أو الصعيد الاقليمي (محاولات تصفية المنظمة ووصول العمل العربي المشترك الى ادنى مستوياته والصلح المصري ـ الاسرائيلي)[١٩] أو على الصعيد الدولي (مشاريع ريغان وبريجينيف وفاس للتسوية العام ١٩٨٢). فكان على الدبلوماسية الفلسطينية، فيما يبدو، ان تبذل جهوداً كبيرة للمواءمة بين الاحتفاظ بالتوازن السياسي والوجود العضوي المؤثر، وبين الاهداف الفلسطينية؛ وكان عليها، في الوقت عينه، ان توفّر ردوداً مناسبة ومحدّدة تجاه ما يجري حولها وحول قضية فلسطين. ويبدو انه ظهر للسياسة الفلسطينية امكانية هذه المواءمة على أساس الانطلاق من قاعدة للعمل الفلسطيني ـ الاردني المشترك، فأعلنت عن هدف جديد، محوره ان يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير في دولة فلسطينية متّحدة كونفدرالياً مع المملكة الاردنية الهاشمية، وحل قضية فلسطين حسب قرارات الأمم المتحدة، على ان يتمّ، ذلك في اطار مؤتمر دولي للسلام، تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسائر أطراف الصراع، بما فيها م.ت.ف. ضمن وفد اردني ـ فلسطيني[٢٠].

تُقدّم هذه الصيغة، من الناحية التحليلية، نموذجاً لمرونة السياسة الفلسطينية الخارجية، وقدرتها على الاستجابة للمتغيرات المحيطة بها والقيود التي ترد عليها. وهي صيغة لم يكتب لها الاستمرار على أي حال، لكنها كانت وليدة وقتها وظروفها. فقد تمخضت تطوّرات معيّنة، كان في مقدمها الصعوبات التي واجهت الاتفاق المذكور، الذي عرف بـ «اتفاق عمّان»، عن اعلان الاردن تجميد الاتفاق من جانب واحد في شباط (فبراير) ١٩٨٦، وذلك بعد عام من التوصّل اليه. ثمّ جاء اعلان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة (نيسان ـ ابريل ١٩٨٧) عن الغاء «اتفاق عمّان»، كي يلغي هذا الهدف ويضع بديلاً منه هدف «المطالبة بتأسيس دولة مستقلة عاصمتها القدس»[٢١]، مع الموافقة على الاقتراح (المتداول عربياً ودولياً) بعقد المؤتمر الدولي للسلام، وفق الصيغة التي طرحها «اتفاق عمّان» السابق. وبذلك، عادت السياسة الفلسطينية الى طرح هدف السلطة الوطنية الفلسطينية مرة أخرى، هدفاً مرحلياً لها.

لم يمر كثير من الوقت حتى انتعش النضال الفلسطيني على أرض الوطن؛ وكان